مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا: دراسة حالة منطقة القرن الإفريقي

The problem of national integration in Africa: a case study of the Horn of Africa

د/ دخالة مسعود* أ/ بن عيسى صفاء
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3 -الجزائر- جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 -الجزائر-
dekhalamessaoud@yahoo.fr safa.benaissa@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 تاريخ القبول للنشر: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/05/30

ملخص:

يتناول هذا المقال أحد أهم المشكلات التي واجهت الدول الأفريقية عموما ودول منطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص ألا هي مشكلة الاندماج الوطني، وبخاصة بعد حصولها على الاستقلال وشروعها في بناء الدول الوطنية الحديثة. فقد قام الاستعمار الاوروبي بتقسيم دول المنطقة ووضع حدود اصطناعية لها دون مراعات مكوناتها الاجتماعية والقبلية وهذا ما شكل فيما بعد قنابل موقوتة، بحيث انتجت تلك التقسيمات دول مشكلة من اثنيات متنوعة وكل اثنية تحاول السيطرة على السلطة السياسية و الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقبل كل شيء السلطة العسكرية في مقابل الاثنيات الاخرى، وقد نتج عن هذه المشكلات الخطيرة ضعف أداء الدولة الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، وكذا دخولها في صراعات اثنية داخلية وبينية وهذا ما جعلها تعد نموذجا بارزا للدول الفاشلة في العالم.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الوطني؛ افريقيا؛ القرن الافريقي؛ الدولة الوطنية؛ الصراعات الاثنية.

Abstract:

In this article we deal with some of the issues facing African states in general and those in the horn of Africa in particular in their quest for national integration after acquiring independence and beginning the process of nation-state building. During the colonial era, artificial borders were created accentuating social and triabal differences that became time bombs. In the newly created states ethnicity conflicts became the norm due to rivalries to gain and hold power and the countries resources. In this panoramic view the major site was one of state failure in the political, economic, cultural and social fields as well as the rise of infighting within and between states. This is the striking example of failed state study.

* المؤلف المراسل

***key words**: National integration; Africa; Horn of Africa; the national state; Ethnic conflicts.*

مقدّمة:

يعتبر تحقيق الاندماج الوطني من بين أهم إشكاليات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، فمنذ حصولها على الاستقلال بداية من ستينيات القرن الماضي تعمقت أزمة الاندماج الوطني في أغلبية الدول الإفريقية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها السياسات الاستعمارية التي عملت على زرع بذور التفرقة والانقسام داخل المجتمعات الإفريقية، ومشكلة الحدود التي تركتها الاستعمار والتي تعد قنابل موقوتة والتي لم تراعي العوامل السكانية والجغرافية بل سعت إلى تفتيت العرقيات بين مجموعة من الدول وخلقت حساسيات بين الاثنيات الإفريقية، وبالإضافة إلى ذلك فشل الدولة الوطنية الإفريقية في النهوض باقتصادياتها وتحقيق' نموذج تنموي ناجح، وبناء مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتلبية حاجيات ومطالب المجتمعات الإفريقية.

وتعتبر منطقة القرن الإفريقي من بين أهم المناطق الإفريقية التي تظهر فيها أزمة الاندماج الوطني بشكل لافت، فأغلبية دولها هي فسيفساء من الاثنيات المختلفة وتعاني أزمة حادة وصراعات داخلية وبينية طاحنة شكلت عائقا كبيرا في تنمية وتقدم وازدهار تلك الدول، ومن ثم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى ساهمت الاختلافات الاثنية في تغذية الفرقة وعدم الاندماج والتأثير على مشروع بناء الدولة الوطنية في إفريقيا عموما وفي منطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص ؟

أسئلة الدراسة:

1- ماهي أبعاد مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا، وماهي العوامل التي تنتج عنها ؟

1- فيما تتمثل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي والخصائص المميزة لها ؟

2- ماهي أهم المشكلات والأزمات التي تعاني منها منطقة القرن الإفريقي ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنه كلما كانت هناك اثنيات متعددة واختلافات داخل الدولة الواحدة اثنيا، كلما ساهم ذلك في الزيادة من مشكلات الاندماج الوطني في إفريقيا وعمق الفجوة بين أفراد المجتمع والدولة الواحدة، ما يؤدي إلى أزمة بناء الدولة في إفريقيا.

أهداف الدراسة:

1- التتبع التاريخي لمشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا، ومعرفة أهم المحطات التاريخية التي ميزتها.

2- الوقوف على الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا.

أهمية الدراسة:

1- الكشف عن حقيقة مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا وأسبابها الحقيقية، لأن معالجة هذه الظاهرة بشكل صحيح يمكن في فهم أسبابها الحقيقية، والكشف عن جذورها.

2- تسليط الضوء على أهم مشكلات الاندماج الوطني التي تعاني منها المنطقة.

المنهج المستخدم في الدراسة: بحكم تناولنا لموضوع مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا وظفنا المناهج التالية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال وصف مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا وتحليل أبعاد الظاهرة وأهم أسبابها.

2- **المنهج التاريخي:** من خلال دراستنا لتطور مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها المشكلة.

3- **منهج دراسة الحالة** اعتمدنا عليه من خلال دراسة بعض نماذج دول القرن الإفريقي ومشكلات الاندماج فيها.

خطة الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وفرضياتها، وضعنا خطة عمل حاولنا فيها أن تحوي كل ما هو ضروري.

المبحث الأول: مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا: المفهوم والأبعاد والعوامل المؤدية له

المطلب الأول: مفهوم الاندماج الوطني.

المطلب الثاني: مشكلة الاندماج الوطني.

المطلب الثالث: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني

المطلب الرابع: العوامل التي تنتج عنها مشكلة الاندماج الوطني

المبحث الثاني: منطقة القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية والخصائص المميزة

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني: الخصائص التي تميز منطقة القرن الإفريقي

المبحث الثالث: أزمات الاندماج الوطني في منطقة القرن الإفريقي

المطلب الأول: مشكلة الاندماج الوطني في السودان.

المطلب الثاني: مشكلة الاندماج الوطني في إثيوبيا.

المطلب الثالث: مشكلة الاندماج الوطني في الصومال.

المبحث الأول

مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا: المفهوم والأبعاد والعوامل المؤدية له

لا يوجد تعريف جامع لمفهوم الاندماج الوطني الا ان معظم التعريفات التي تطرقت له لا تخرج عن الإطار العام كونه عملية يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني على الولاءات الفرعية، وفي مقابل ذلك فان مشكلة الاندماج الوطني لها أبعاد خطيرة على الدول وعلى المجتمعات، كما انها تنتج عن عوامل ومؤثرا عديدة سواء داخلية او خارجية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج الوطني

يتألف مفهوم الاندماج الوطني من الناحية اللغوية من مكونين الأول هو الاندماج intégration ويقال دمج الأمر يدمج دموجا interate، وتدامجوا على الشيء أي اجتمعوا، أما الثاني فهو الوطني national من وطن أي المكان الذي يقيم فيه الفرد واستوطن البلدة أي اتخذها وطنا[1].

ويقصد بالاندماج الوطني اصطلاحا خلق فرص وحقوق متساوية لكل المكونات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة لتكون هذه المكونات الاجتماعية أكثر اندماجا فيما بينها وبالتالي يعلو الولاء القومي على الولاء الاثني والقبلي[2]، وتعني كلمة الاندماج التكامل الطوعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة، والاندماج الوطني مفهوم يسعى لإدارة التنوع والتعدد الثقافي وتوجيه التباين الاثني والديني واللغوي القائم في المجتمع ليساهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع.

ويهدف الاندماج الوطني لتحقيق المساواة بين مكونات المجتمع في داخل الدولة الواحدة عبر تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الآنية والمستقبلية، وعليه يحمل مفهوم الاندماج الوطني في طياته توجهات فكرية تحاول أن تجد حلا للكثير من المشاكل الاجتماعية المعقدة كالصراعات والنزاعات الاثنية التي تهدد وحدة الدول، وتعمل على تعطيل قدرات الحكومات الوطنية من الإيفاء بمتطلبات شعوبها.

وتعرف الدكتورة إكرام بدر الدين الاندماج الوطني على أنه: "عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد إحساس بالتضامن المشترك والهوية الواحدة "[3]، أما "جيمس كولمان" و"كارل روزبيرج" فيعرفان الاندماج الوطني على انه "عبارة عن عملية خفض متوال ووقف للتوترات الإقليمية والثقافية من اجل خلق جماعة سياسية واجتماعية"[4].

ويربط "ليونارد بايندر" بين الاندماج الوطني وجود إيديولوجية تساعد على خلق اجتماع ثقافي على درجة علية من الفعالية والشمول[5]، أما على مزروعي فانه يرى بان" الاندماج الوطني له معنيين خاص وعام، بحيث ينصرف المعنى الخاص إلى عملية دمج وتوحيد الجماعات الفرعية في الكيان الوطني أو الهوية الكلية، أما المعنى العام فانه يشمل خطوات عملية بناء الأمة التي تتمثل في صهر وتذويب الثقافات الفرعية، واعتماد اقتصادي متبادل، واندماج اجتماعي، والاعتماد على المؤسساتي حل النزاعات، وتراكم معرفي في خبرات الدولة"[6].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان مفهوم الاندماج الوطني يتبلور في عدة جوانب أهمها:

أ- تحقيق الانسجام والتجانس في العلاقات داخل المجتمع الواحد.

ب- تأسيس وتنمية الولاء الوطني بدلا من الاهتمام بالولاءات الفرعية الضيقة.

ج- وجود إحساس مشترك بين أعضاء المجتمع يساعد على تعزيز التضامن والهوية الواحدة.

د- إن الاحتفاظ ببعض الولاءات الفرعية سواء كانت اثنيه أو لغوية أو دينية لا يتعارض بالضرورة مع تحقيق مستوى معين من الاندماج الوطني.

المطلب الثاني: مشكلة الاندماج الوطني

عشية خروج الاستعمار الاوروبي من معظم الدول الافريقية تركها تعيش في وضع اقتصادي واجتماعي مزري، فلم يكن هناك برلمانات منتخبة تمثل الشعوب بل ترك حدودا بمثابة قنابل موقوتة بين تلك الدول، وقسم القبائل المختلفة على عدة دول وخلق في الاخير دول غير متجانية اثنيا ولغويا وحتى دينيا وهزا ما جعلها تعاني من مشكلة الاندماج الوطني وبناء الدولة الوطنية.

وحسب الاستاذ الدكتور ابراهيم نصر الدين فان مشكلة الاندماج الوطني في افريقيا تتصل بأزمة علاقات افقية داخل المجتمعات حيث نجد ان افراد المجتمع وجماعاته ليسوا على

استعداد للتعامل سويا كشركاء، حيث يختفي مفهوم الولاء للدولة، ويؤكد ان هذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي بشكل ادى الى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية على الولاء الوطني وهو ما يفسح المجال امام تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة[7].

المطلب الثالث: أبعاد مشكلة الاندماج الوطني

تختلف الأبعاد والمتغيرات التي تساهم في بلورة مشكلة الاندماج الوطني إذ يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن التعدد والاختلاف وعدم التجانس لا يمثل في حد ذاته مشكلة ما لم يقترن بعمليات التعبئة للاختلافات في المجتمع، مما يساهم في تعزيز الشعور بعدم الرضي والسخط لبعض الجماعات المكونة للمجتمع والتي تدفع بمطالبها للدولة المركزية، ويمكن إيجاز أبعاد مشكلة الاندماج الوطني فيما يلي:

أ- البعد الاثني: فالتعددية الاثنية تعد من ابرز أشكال الانقسام في معظم الدول الإفريقية حيث أن اغلبها يتكون من جماعات واثنيات مختلفة وذلك ناتج على التقسيمات الاستعمارية العشوائية والمقصودة والتي فرقت الاثنيات المختلفة.

ب- البعد اللغوي: تعتبر التعددية اللغوية إحدى العقبات التي تواجه الدول الإفريقية فأهمية اللغة ليست في كونها وسيلة للتواصل فقط ولكن أداة للتفكير ووسيلة لنقل القيم والأفكار عبر الأجيال، كما أن درجة التقارب بين الأفراد الذين يشتركون في لغة واحدة يكون أقوى منها بين الأفراد الذين يتحدثون بلغات مختلفة، الأمر الذي يجعل من اللغة احد المقومات الأساسية التي يتحقق من خلالها التضامن والانسجام الاجتماعي.

وتبرز اللغة كأحد أهم أسباب عدم الاندماج الوطني التي تواجه المجتمع التعددي خاصة في الدول الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال، ويتعلق كذلك بتحديد اللغة الرسمية ولغات التعليم والدراسة والإذاعة والصحافة، فتغذية الاختلافات يؤدي إلى عقبات تواجه الاندماج الوطني ويلاحظ على التعددية اللغوية في المجتمعات الإفريقية ما يلي[8]:

- تعتبر القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم ثراء من حيث تعدد اللغات واللهجات واغلبها شفهية.

- على الرغم من هذا التنوع اللغوي الكبير فان معظم هذه اللغات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين لغويتين كبيرتين هما مجموعة اللغات الافر- آسيوية (سامية وحامية)، ومجموعة لغات النيجر والكونغو.

ج- البعد الديني: يعتبر الدين من بين الإشكال الأساسية للتعدد والاختلاف، ويتميز عن غيره من الروابط بأنه يثير نفوس أتباعه عاطفة خاصة، ليكون لها تأثير فعال في تكوين هوية الأفراد المنتمين إليه، وفي السياق الإفريقي فإن التنوع والتعدد الديني يعتبر السمة البارزة لمعظم المجتمعات الإفريقية[9].

فالي جانب الديانات السماوية (الإسلام والمسيحية) فان هناك معتقدات افريقية تقليدية غير سماوية، وهي ذات طابع محلي، ولا شك أن سيادة دين واحد في المجتمع يساعد على تحقيق التماسك والاندماج بين الأفراد والجماعات المختلفة في المجتمع، ولكن هذا لا يعني أن وجود ديانات في المجتمع يعرضه للانقسام والصراع والتناحر ما لم توجد عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية[10].

د- البعد الإقليمي: تعتبر وحدة الإقليم من بين العوامل المهمة في تحديد هوية أي مجتمع، فاستنادا لهذا البعد يكون الانقسام وفقا للمنطقة التي تسكنها الجماعة، كما أن صعوبة التضاريس تزيد من احتمالات ومخاطر التفكك والانقسام بل حتى الانفصال، الأمر الذي يجعل من وحدة الإقليم أمرا مهما في تحقيق الاندماج الوطني ويقترن البعد الإقليمي بعاملين أساسين هما[11]:

- العامل الأول: ويتمثل في العامل الاقتصادي الذي يتجلى من خلال اهتمام النظام السياسي بمنطقة من المناطق على حساب المناطق الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التباين الاقتصادي والى التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للموارد، وبذلك يخلق حواجز اجتماعية تساعد على نمو الاتجاهات الانعزالية والانفصالية داخل الدولة.

- العامل الثاني: والمتمثل في وسائل الاتصال والمواصلات حيث أن ضعفها بين الإقليم الواحد وبين أقاليم الدولة الواحدة يضعف من ترابطها ويحد من عملية التفاعل والتواصل بين الأفراد والجماعات المكونة للدولة، وتعد دول القارة الإفريقية من بين دول العالم الأكثر تخلفا في مجال المواصلات والاتصالات خصوصا في المناطق الاستوائية والصحراوية، وكل ذلك يحد من عملة التفاعل بين الجماعات ويزيد التوجهات الانفصالية[12].

المطلب الرابع: العوامل التي تنتج عنها مشكلة الاندماج الوطني.

هناك اختلاف حول تحديد أهم العوامل التي تستخدم في عملية تعبئة واستثارة الجماعات المختلفة، ويمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة في مشكلة الاندماج الوطني فيما يلي:

أ- العوامل الاقتصادية: حيث يؤكد البعض على أهمية المتغيرات الاقتصادية وما تسببه من تنافس وصراع على المنافع والموارد الاقتصادية النادرة الأمر الذي يدفع ببعض الجماعات إلى

استخدام كافة الوسائل للسيطرة على الجماعات الأخرى ، وتبرز بذلك ثنائية الجماعات المستفيدة المسيطرة والجماعات المهملة المحرومة، وهذا ما يساعد في عملية تعبئة واستثارة أبعاد الانقسام لتحقيق أهداف سياسية.

وتسعى الجماعات المهملة بذلك لحصول على منافع اقتصادية من خلال محاولة تغيير الوضع القائم، في الوقت الذي تسعى الجماعات المسيطرة إلى استخدام كافة الوسائل من اجل الحفاظ على الوضع القائم وكل ذلك يؤدي إلى نشوب صراع بين الجانبين.

ب- العوامل المتعلقة بالنخب: حيث تعتمد بعض التفسيرات على محاولة النخب استغلال طموح وتطلعات بعض الجماعات نحو تحقيق هويتها وكيانها السياسي المستقل، الأمر الذي يسهل عملية التعبئة على اعتبار أن النظام الحاكم يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق تطلعاتها وأهدافها، وتبرز هذه الحالة في مجموعة من الدول الإفريقية والمثال الأبرز الحالة السودانية.

ج- العوامل الخارجية: تمثل العوامل الخارجية في عامل الاستعمار الذي لعب دورا مهما في تعبئة وتوظيف الاختلافات الموجودة أساسا في المجتمعات الإفريقية، ومن بين الأدوات التي استخدمتها القوى الاستعمارية هي ترسيم الحدود بين المناطق التي خضعت للاحتلال والسيطرة، وعدم ارتباط تلك الحدود بأية اعتبارات طبيعية أو ديمغرافية، ولكن جاءت لتحقيق مصالح المستعمر في استغلال هذه المناطق، الأمر الذي جعل هذه الكيانات المصطنعة تعرف تعددا اثنيا ولغويا ودينيا كبيرا، بالإضافة إلى ذلك فقد جاءت الممارسات والسياسات الاستعمارية في شكل تفضيل جماعات على أخرى وتنمية غير متوازنة بين الأقاليم والمناطق، وبذلك فقد ساهمت التركة الاستعمارية في تغذية عوامل العداء بين مختلف الجماعات.

د- العوامل الداخلية: لقد ورثت اغلب الدول الإفريقية حدودا اصطناعية لم يراع فيها أي اعتبارات للحدود الطبيعية والبشرية، ومع حصول الدول الإفريقية على استقلالها عملت الأنظمة المتتالية على استغلال التناقضات واستعمالها للحصول على التأييد الشعبي، وترتبط العوامل الداخلية كذلك بعملية توزيع الموارد بما في ذلك الوظائف والمناصب والمكانة العالية والحصول على الدخول المرتفعة[13].

وقد يعمل النظام كحاجز أمام طموح بعض الجماعات بوضع بعض القيود التي تحول دون تمكين أبناء بعض الجماعات من الحصول على بعض المنافع والامتيازات، مما يدفع بهؤلاء إلى السعي إلى محاولة الانقلاب على النظام القائم الذي لا يخدم مصالحهم وحقوقهم في إطار الجماعة الوطنية.

المبحث الثاني

منطقة القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية والخصائص المميزة

تمتلك منطقة القرن الافريقي اهمية كبرى وبخاصة للدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية، الصين، واوروبا) وحتى الدول المتوسطة مثل: تركيا وإيران وغيرها، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي والمشرف على اهم المضايف في العالم والتي تعتبر ممرا لطرق التجارة الطاقوية في العالم.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي

تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول الكبرى و ذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي سواء كان الحديث عن المنطقة بمفهومها التقليدي الذي يضم أربعة دول هي: إثيوبيا، والصومال، و إريتريا، وجيبوتي أو بمعناه الجيوسياسي الواسع، حيث يدخل في هذا المعنى الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن الإفريقي التقليدية، و في هذا الوضع يمتد نطاق القرن الإفريقي ليضم السودان، وكينيا، و أوغندا و لعل هذا المعنى الأخير يدخل في إطار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تروج لها بعد الحرب تجاه منطقة القرن الإفريقي أو ما يسمى بـ "مشروع القرن الإفريقي الكبير Greater Horn of Africa".

فالقرن الإفريقي يمثل أهمية حيوية من الناحية الجغرافية و ذلك نظرا لأن دولة تطل على خليج عدن و المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ومن ثم فإن دولة تتحكم في طريق التجارة العالمي الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الهندي عن طريق قناة السويس و البحر الأحمر[14]، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كما أنه يعد ممرا مهما لأية تحركات عسكرية قادمة من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه منطقة الخليج و إيران و أفغانستان.

المطلب الثاني: الخصائص التي تميز منطقة القرن الإفريقي

تتميز منطقة القرن الإفريقي بخصائص ثقافية واقتصادية وسياسية جعلتها أكثر تعرضا للازمات الداخلية وكذا مشكلات الاندماج الوطني ومن أبرز تلك الخصائص[15]:

أ- التعددية الثقافية: ويقصد بها احتواء الدولة على العديد من القبائل والعرقيات والديانات، وبمعنى آخر تتأسس البنية الاجتماعية للدولة على التعددية الواسعة وليس التجانس، وتصبح

القبيلة هي الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها الفرد، وقد تتعاون تلك القبائل أو تتصارع لأهداف خاصة بها لا تصب بالضرورة في المصلحة العامة للدولة.

وتختلف دول القرن الإفريقي في اتساع التنوع الاجتماعي فبعضها يتمتع بوحدة دينية وعرقية، ويبقى التقسيم القبلي السمة الوحيدة للتعددية كالصومال وجيبوتي، والبعض الآخر يبدو كالفسيفساء البشرية التي تضم كافة أنواع التعدد الاجتماعي والمثال الواضح لهذا النموذج نراه في السودان وإثيوبيا.

لقد حافظ التقسيم الثقافي للمجتمعات الإفريقية على قوته، ولم يتطور بالقدر المطلوب في ظل حكومات ما بعد الاستقلال، وذلك رغم أنها طبقت النظم السياسية الحديثة ونتيجة لذلك ظل "الآخر" المعبر عن القبيلة الأخرى أو العرق الآخر أو الدين الآخر حيا في ذهنية مواطني الدولة الواحدة.

ب- حداثة الدولة الإفريقية: الملاحظ أن كل الدول الإفريقية فيما عدا إثيوبيا وليبيريا وجنوب إفريقيا هي دول حديثة لم يمر الكثير من حصولها على الاستقلال، ومن ثم لم يتجذر فيها مفهوم المؤسسية الذي يميز الدولة ويؤكد موضوعية القرارات والسياسات المطبقة فيها، وقد ظلت المؤسسة المنشودة شكلية في اغلب الدول الإفريقية مما احدث ارتباكا لدى المواطن في إحساسه بالانتماء للوطن، ولا عجب في ذلك فان الدولة الأمة بمرتكزاتها الرئيسية من هوية موحدة وانتماء وطني هو في الحقيقة عمل ضخم وممتد لا تظهر نتائجه في فترة زمنية قصيرة.

ج- أسلوب إدارة الدولة: هناك بعض الخصائص في السياسات التنفيذية لبعض الدول و الحكومات الإفريقية، تعد من السلبيات التي تدفع الشعوب إلى التذمر، ولعل من إخطارها سوء إدارة التعددية الثقافية وغياب العدالة في توزيع الثروة والسلطة فما رئيس الدولة وباقي المسؤولين في حكومته إلا أفرادا من الشعب تربوا في هذه التعددية الإقصائية، لذا يصبح مفهوما أن يكون أسلوب إدارة الدولة وبخاصة إذا تأزمت الظروف جزءا غير معزول عن الثقافة العامة السائدة، فتوزيع الامتيازات المادية على الأنصار، كذلك المناصب السياسية المهمة، والخطير في هذا النموذج الثقافي أن الإقصاء لا يصيب قبيلة أو عرقية أو ديانة، بمعنى إن الضرر الفردي وبخاصة تكرر وأصبح ممنهجا يفهم وكأنه موجه إلى الجماعة وذلك على قاعدة التضامن بين أفرادها، هذا الأسلوب في الإدارة يؤدي بالضرورة إلى ارتداد المواطن إلى انتمائه الأول وهو القبيلة، حيث تحميه وتناصره ويستقوي بها لمواجهة "الآخر" الذي يفترض انه رفيقه في المواطنة ويظل مفهوم

الوطن حبيس الوحدة الاجتماعية الأولية وتظل المواطنة بكل ما تحمله من حقوق وواجبات هشة وصورية.

المبحث الثالث

أزمات الاندماج الوطني في منطقة القرن الإفريقي

بعد حصول دول منطقة القرن الإفريقي على استقلالها واجهت العديد من الإشكاليات والأزمات المزمنة، والتي لا يزال بعضها مستمرا حتى الوقت الحالي، وقد تشكلت تلك الصراعات نتيجة الأوضاع الهشة التي خلفها المحتل الأوروبي للمنطقة، وما تلاها من تدخلات خارجية في فترة الحرب الباردة، وعليه فقد عانت منطقة القرن الإفريقي العديد من الحروب والصراعات الأهلية نتيجة الصراع حول الموارد والسلطة وعدم قدرة الدولة الوطنية الحديثة على تحقيق الاندماج الوطني بين الاثنيات والقبائل المكونة لها.

المطلب الأول: مشكلة الاندماج الوطني في السودان.

يتميز السودان بتعدد أعراقه وأديانه ولغاته إلى درجة انه أصبح يعرف بأنه إفريقيا المصغرة لما له من تعدد عرقي ولغوي وديني، والمشاكل السياسية الناتجة عن التنوع العرقي هي الأوضح في السودان حيث يصنف الأشخاص في السودان على أساس العرق ثم تأتي باقي التصنيفات الأخرى كما أن للدين دور في تلك التصنيفات.

لقد شهدت السودان قبل حصوله على الاستقلال عام 1956 أول تمرد في جنوب السودان وذلك عام 1955 ضد الحكومة المركزية، وذلك نتيجة لعدم قدرة النخب الحاكمة في تلك الفترة تلبية مطالب أبناء الجنوب وطموحاتهم، كما شهدت السودان عدم استقرار سياسي نتيجة للتنافس الحاد للاستحواذ على السلطة بين الحزبين الكبيرين في السودان (حزب الأمة، حزب الاتحاد الديمقراطي)، مما أدى إلى حدوث انقلاب عسكري بقيادة الرئيس السابق الفريق عبود في 1958 وعلى الرغم من ذلك فقد زادت حدة عدم الاستقرار و حدوث تصادمات مسلحة خاصة في الجنوب وبذلك فقد عجل ذلك بسقوط نظام عبود في اكتوبر1964[16].

ومع وصول المشير "جعفر النميري" إلى السلطة حاول أن يضع حدا للحرب الدائرة في الجنوب وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية اديس ابابا 1974، والتي أدت إلى حدوث استقرار نسبي في السودان نتيجة لتوقف الحرب الأهلية، غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا فقد أقدمت حكومة "النميري" على تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، وهذا ما عجل بحدوث تمرد قاده

"جون قرنق" في عام 1983، ومع اشتداد الحرب الأهلية فقد قامت ثورة 1985 والتي أطاحت بالمشير "جعفر النميري".

ومع وصول القائد سوار الذهب إلى السلطة أتت حكومات ديمقراطية حاولت تحقيق التوافق الوطني، ونظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة في السودان وفي العالم نهاية الثمانينيات فقد زادت حدة العنف والتمرد، وقد أقدمت القوات المسلحة في 1989 بقيادة "عمر البشير" على الاستحواذ على السلطة، وبالرغم من محاولات التسوية السلمية وحل مشكلة الجنوب إلا أن الوضع انتهى بانفصال الجنوب في 2011 وظهور مشكلات انفصالية أخرى تمثلت في أزمة دارفور.

المطلب الثاني: مشكلة الاندماج الوطني في إثيوبيا

ترجع نشأة دولة إثيوبيا الحالية إلى مملكة "أكسوم" القديمة التي تأسست في القرن السادس قبل الميلاد في مرتفعات التجراي[17] ثم انتقلت إلى مناطق الأمهرا في قندور وشوا ومن ثم إلى أديس أبابا، وتاريخ لإثيوبيا القديم مليء بالحروب بين أجزائها بسبب التنافس بين حكامها على السلطة، ولكثرة الإثنيات التي تتشكل منها البلاد، وقد قامت إثيوبيا الحالية في عهد الملك كاسا (تيودور الثالث 1850) الذي نصب نفسه إمبراطورا على إثيوبيا في منطقة قندر في إقليم الأمهرا الحالي، وقد خلف تيودور الثالث على الحكم الإمبراطور بوهانس (يوحنا الرابع 1869)، ثم الإمبراطور منليك الثاني 1883، هذا الأخير الذي ضم مناطق كثيرة إلى إثيوبيا منها منطقة الأوغادين الصومالية عام 1887 ومنطقتي المتمة وبني شنغول السودانيتين، وقد تولى الإمبراطورية بعد وفاة منليك الثاني الإمبراطور "هيلا سيلاسي" عام 1930، ويعتبر "هيلا سيلاسي" مؤسس إثيوبيا الحديثة وقد حكم البلاد لمدة فاقت الأربعين عاما.

وتتميز إثيوبيا بوجود عدد كبير من الجماعات العرقية، وتختلف هذه الجماعات في عددها وأماكن تواجدها وانتشارها ووزنها السياسي داخل الدولة، ومن أهم هذه الجماعات الأمهرا الذين يشكلون ما يقرب من 25% من عدد السكان الإجمالي، والأورومو ويشكلون ما بين 40 و50% من عدد السكان، والتيجراي ويشكلون ما بين 8 إلى 16% من عدد السكان[18]، بالإضافة إلى جماعات أخرى كالشانكيلا 4%، والعفر 4% والسيدامو 9% وغيرها[19].

لقد سيطر جماعة الأمهرا لفترة طويلة على إثيوبيا في ظل تفاوت توزيع الثروة والسلطة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة، ومن ثم نتج الصراع العرقي في إثيوبيا بسبب عوامل عديدة أهمها تهميش بعض الجماعات مثل الأورومو والصوماليين لصالح جماعات أخرى مثل الأمهرا

والتيجراي، وفي عام 1974 قامت الجماعات المعارضة للإمبراطور "هيلا سيلاسي" بانتفاضة واسعة النطاق وقام الجيش بانقلاب أسفر عنه خلع "هيلا سيلاسي"[20]، و حل محله مجموعة من الضباط دوي الرتب الصغيرة أطلق عليهم اسم "الدرج" Derg، أو اللجنة وقد كانت هذه اللجنة مكونة من "تفري بانتي" و"أنتاقو أباني"، "وأمان عندوم"، "منجستو هيلا ماريام"، وقد تنافست فيما بينها على السلطة والنفوذ وقد تمكن "منجستو هيلا ماريام" من حسم الصراع لصالحه وأصبح رئيسا لإثيوبيا منذ عام 1975.

وتحت رئاسة "منجستو هيلا ماريام" تحولت إثيوبيا من الحكم الإمبراطوري إلى الحكم العسكري الذي اعتنق الإيديولوجية الاشتراكية كمنهج وأسلوب عمل لمدة خمسة عشر عاما، عانت منها الدولة الإثيوبية من كثرة حركات التحرر الوطني والصراعات السياسية الداخلية، فكثرة الانتقادات لنظام "الدرج" وقامت مواجهات مسلحة من جانب المعارضة الراديكالية في أفريل من عام 1977، وأعلن الدرج عن حملة أسموها الإرهاب الأحمر يهدف القضاء على المعارضة، وتم اعتقال نحو 30 ألف شخص من الطلاب وشبان المدن خلال عامي 1977 و1978.

لقد ظلت العرقية طوال الفترة من 1970 و 1980 هي الأداة الفاعلة في تعبئة الصراع داخل إثيوبيا، وقد تحولت حركات المعارضة المتعددة العرقيات التي حاربها نظام الدرج وحاول القضاء عليها إلى حركات تحرير على أساس عرقي، و أخذت هذه الحركات طابعا قويما و طالب بعضها بحق تقرير المصير، ومن أهم هذه الحركات: الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) و الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي (TPLF)، وجبهة تحرير الصومال الغربي (WSLF)، وجبهة تحرير الأورومو (OLF)، وعلى رغم من تباين أهداف هذه الجبهات فقد استطاعت تنسيق جهودها العسكرية لإسقاط نظام الدرج، حيث كانت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا تقاتل فقط من أجل الحصول على استقلال اريتريا، في حين كانت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي تقاتل من أجل سيادة التيجراي وبمرور الوقت بدأت تطالب بتمثيل مناسب داخل الدولة الإثيوبية، أما جبهة تحرير الأورومو فكانت دائما تعاني انقسامات داخلية، فقد ظهرت عدة تنظيمات مثل: ميتشا، وجبهة تحرير الأورومو اليسارية، وجبهة تحرير الأورومو الإسلامية تحت قيادة عبد الكريم إبراهيم حمد، وقد قامت بانتفاضة قوية و تمكنت من تحرير عدد من المدن، إلا أن دعم الاتحاد السوفياتي للحكومة الإثيوبية أدى إلى هزيمة الحركة[21].

لقد تمكنت جبهة الشعبية لتحرير التيجراي من تحرير إقليمها وذلك عام 1990، بعدها قامت بالتحالف مع المنظمة الديمقراطية لشعب الأوروموا، والحركة الوطنية لشعب الأمهرا، وحركة الضباط الثوريين الديمقراطيين، لتكون هذه التنظيمات مجتمعة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا،[22] وقد تمكنت هذه الجبهة من إسقاط "منجيستو هيلا ماريام" الذي فر إلى زيمبابوي في ماي 1991، وفي ماي 1991 تحركت قوات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا صوب العاصمة أديس أبابا وسيطرت عليها.

وفي جويلية 1991 عقد مؤتمر في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا حضرته معظم القوى السياسية وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، وقد نتج عن هذا المؤتمر تبني دستور مؤقت وتشكيل مجلس نواب لتمثيل الأحزاب والقوى السياسية الإثيوبية المختلفة، ويتكون المجلس من 87 مقعدا وزعت على مختلف القوى السياسية (أكثر من 20 تنظيما وحزبا سياسيا)، وحصلت الجبهة الديمقراطية الثورية لوحدها على 32 مقعدا بينما حصلت جبهة تحرير الأوروموا على 12 مقعدا من مقاعد المجلس.

وأسفر المؤتمر عن تشكيل حكومة انتقالية سيطرت عليها الجبهة الثورية بقيادة "مليس زيناوي"، وتم الاتفاق على ألا تزيد مدة عمل هذه الحكومة عن العامين والنصف، وطبقت الحكومة الجديدة الفيدرالية العرقية Ethnic Federalism حيث تم تقسيم الدولة إلى 14 منطقة على أساس عرقي، واعترفت الحكومة بحق هذه المناطق في تقرير مصيرها، و سرعان ما تعرضت الحكومة الانتقالية لانتقادات من جانب بعض القوى السياسية وخاصة الأمهرا و الأوروموا بدعوى التهميش وضعف تمثيلها داخل الحكومة، في مقابل هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية عليها، فانسحبت جبهة تحرير الأوروموا من الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 1992، وعاد بعض أفرادها إلى شن حرب عصابات ضد الحكومة، كما قامت أحزاب معارضة كذلك بالانسحاب من انتخابات 1992 مثل منظمة كل شعوب الأمهرا (AAPO) و الجبهة الإسلامية لتحرير الأوروموا (IFKO)، و مجموعة العمل الديمقراطية الإثيوبية (EDAG) و منظمة الجيديو الشعبية الديمقراطية، وفي ديسمبر 1993 عقدت أحزاب المعارضة مؤتمرا في أديس أبابا كان الخطوة نحو تشكيل جبهة موحدة للمعارضة ضد الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب إثيوبيا.

وفي ديسمبر 1994 تم التصديق على دستور جديد للدولة نص على الأخذ بالنظام الفيدرالي وتقسيم الدولة على أساس عرقي إلى تسع ولايات، بالإضافة إلى العاصمة القومية أديس

أبابا، وأقر الدستور حق هذه الولايات في تقرير مصيرها وفقا لإجراءات معينة، كما نص الدستور على الأخذ بالنظام البرلماني وتقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين هما: مجلس نواب مكون من 547 عضوا يتم انتخابهم بشكل مباشر من جميع الولايات، و مجلس إتحادي أو فيدرالي مكون من 117 عضوا، يتم انتخاب أعضائه بواسطة المقاطعات حيث يضم عضو عن كل قومية أو جماع عرقية وعضوا عن كل مليون شخص من أبناء الجماعة نفسها[23].

وقد أجريت الانتخابات التشريعية الأولى وفقا للدستور الجديد في 7 ماي 1995، وفازت الجبهة الديمقراطية الثورية بأغلبية مقاعد مجلس النواب حيث حصلت على 484 مقعدا من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغ 547 مقعدا.

وأجريت الانتخابات التشريعية الثانية في 14 ماي 2000 وفازت الجبهة الديمقراطية الثورية بالانتخابات، حيث تحصلت على 467 مقعدا من مقاعد مجلس النواب، كما تحصلت على 100 مقعد من مقاعد المجلس الفيدرالي، وفي 7 أكتوبر من نفس السنة قام البرلمان بإعادة انتخاب "مليس زيناوي" رئيسا للوزراء، وظلت هناك معارضة قوية لنظام "زيناوي" خاصة من جانب جبهة تحرير الأوروموا، وجبهة التحرير الوطنية للأوغادين (ONLF) والتي أعلنت عن رغبتها في التفاوض مع الحومة لمنح الإقليم استقلاله، كما أعلنت أنها لن تتردد في استخدام القوة لتحقيق ذلك.

في 15 ماي 2005 أجريت الانتخابات التشريعية الثالثة و قد فازت الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة بأغلبية مقاعد مجلس النواب حيث حصلت على 360 مقعدا، فيما حصلت أحزاب المعارضة على 175 مقعدا[24] ومن ثم قامت الجبهة بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة "مليس زيناوي" وأقراها المجلس في أكتوبر من العام نفسه وسط انتقادات حادة و صدامات مع المعارضة الداخلية وخاصة حزب الائتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية (CUD) الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة، والقوات الديمقراطية الإثيوبية المتحدة (LIEDF) وأجريت الانتخابات التشريعية الرابعة في 23 ماي 2010 وقد حققت خلالها الجبهة الديمقراطية الثورية انتصارا سابقا، حيث حصلت على 499 مقعدا من إجمالي مقاعد مجلس النواب المشكل من 547 مقعدا، بيد أن الانتخابات تعرضت لانتقادات من جانب المعارضة الإثيوبية التي أقامت "منتدى الديمقراطية و الحوار"، كما أعلنت أن العملية الانتخابية كانت مزورة وأعلنت عن القيام بمظاهرات[25]، كما أعلنت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن العملية الانتخابية

– رغم العوامل الايجابية العديدة- أخفقت في تحقيق بعض المعايير الدولية ولاسيما الشفافية والحرية المتاحة للأحزاب السياسية المتنافسة، كما لاحظت اللجنة استخدام موارد الدولة لمصلحة الحملة الانتخابية للحزب الحاكم.

يتضح مما تم العرض إليه أن الأوضاع الداخلية السياسية للدولة الإثيوبية و منذ نشأتها اتسمت بعدم الاستقرار وانتشار الحروب الأهلية و ذلك نتيجة للتعدد الاثني الهائل التي تحتويه الدولة الإثيوبية إلى درجة أنها وصفت باسم "متحف الشعوب"[26]، إلا أن محاولات قومية الأمهرا– عندما كانت في السلطة- المستمرة لتذويب الاثنيات الأخرى تحت قيم ثقافتها عبر القهر أضر بالعلاقات الاثنية وساهم في توليد كم هائل من الحركات المسلحة التي تنشد الانفصال تارة و تغيير نظام الحكم تارة أخرى، بينما ساهم توسع الدولة الإثيوبية بضم أقاليم من مناطق أخرى مختلفة عنها في تكوينها العرقي وهويتها الثقافية والدينية وقيمها وأعرافها في زيادة رقعة التململات الاثنية ونشوء الحركات الانفصالية بدعوى أنها لم تكن جزءا أصيلا من الدولة الإثيوبية الحالية بل ضم مناطقها قهرا للدولة الإثيوبية، كما ظل التنافس الاثني والعرقي بين أقلية قومية التيجراي المسيطرة حاليا وقومية الأمهرا التي تأمل في إعادة سيطرتها على مجرى الأمور في إثيوبيا، وقومية الأوروموذات الأغلبية السكانية يرمي بظلاله وثقله على مجريات الأحداث في الساحة السياسية الإثيوبية.

المطلب الثالث: مشكلة الاندماج الوطني في الصومال.

تعد القبيلة من أهم الأشكال والكيانات الاجتماعية وجودا في إفريقيا، وهي بذلك وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية متماسكة يسودها الولاء الطوعي من جانب الأفراد نحو الجماعة فهي الحامية لهويتهم، والمحققة لأهدافهم[27]، وتقوم القبيلة على رابطة القرابة المتمثلة في الدم أو النسب وتتفرع إلى عدة تفرعات منها العشائر والأفخاذ والبطون والبدنات والأرهاط والأسر وغيرها.

ويعد الصراع في الصومال من أشهر حالات الصراع القبلي والعشائر التي تشهدها إفريقيا عموما ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص، كما تعتبر الصومال مثالا جيدا للجماعة الوطنية المتجانسة إذ تصل نسبة التجانس في الصومال إلى 92 % والجماعة الوطنية الصومالية تملك لغة

وثقافة و دين واحد وتاريخ و تطلعات مشتركة[28]، ولا توجد دولة في منطقة القرن الإفريقي تتميز بالتجانس العرقي والديني و اللغوي مثل ما هو الشأن بالنسبة للصومال.

وعلى الرغم من تجانس الشعب الصومالي إلا أنه يعاني في عدة انقسامات على أسس قبلية وعشائرية وتقسيمات أخرى فرعية، وتوجد داخل الصومال مجموعتين بشريتين هما: الصامال والساب، فيما يخص الصامال فإنها تضم الدير والإسحاق والهوية، والدارون أما الساب فينقسمون إلى الديجل والرحانوين، وتعتبر هذه التقسيمات أساس جيدا لمعرفة ما يدور في الصومال من صراعات[29].

فالعشيرة إذن هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الصومالي فهي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن رابطة الدم التي تقوم عليها العشيرة تقوي شعور التماسك والتضامن بين أعضائها، وتمتاز العشيرة الصومالية بأنها ذات نزهة قومية ضعيفة، وذلك لأن الوعي السياسي مقيد بحدود العشائر، والعشيرة هي التي تحمي أعضائها وتوفر لهم الاحتياجات المادية كما أنها ذات ثقافة ومصالح مشتركة وتتحدث لغة واحدة وتخضع لزعيم واحد لذلك توصف العشيرة الصومالية بأنها دولة داخل الدولة، وهذا ما يدفعها للصراع للعمل على الدفاع عن كيانها والتغلب على غيرها[30].

لقد ساهم الاستعمار الأوروبي في تعميق الفوارق والاختلافات بين القبائل والعشائر الصومالية المختلفة، خاصة وأنها لم تخضع لمستعمر واحد، حيث خضع الإقليم الشمالي والمنطقة التي تقع شمال كينيا (النفد) للاستعمار البريطاني وخضع الجنوب للاستعمار الايطالي، وسيطرت فرنسا على المنطقة التي تعرف الآن بجيبوتي، كما قامت إثيوبيا بضم الصومال الغربي (الأوغادين) إليها ومن ثم فقد ساهم الاستعمار الأوروبي في تقسيم و تفتيت ما كان يعرف بالصومال الكبير (الأقاليم الخمسة)، وهذا ما أنعكس على الصراع في الصومال وعلى علاقة الصومال بالدول المجاورة لها، ولاسيما تلك التي اقتطعت أقاليم صومالية وضمتها إليها.

الخاتمة:

يتضح مما سبق بان انتشار الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في دول القارة الإفريقية وفي منطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص هو ناتج في الحقيقة عن تفاقم مشكلات الاندماج الوطني داخل دوله، وذلك بسبب عدم قدر الأنظمة الوطنية الحاكمة على التعامل مع أزمة الاندماج الوطني أو نتيجة لتحيزها لاثنية معينة على حساب الاثنيات والعرقيات الأخرى، وقد

كان للدور الخارجي دور مهم في استغلال عامل التباين العرقي والاثني في منطقة القرن الإفريقي لتحقيق مصالح الدول الكبرى في المنطقة عبر صياغتها بصورة تسمح بتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وبالإضافة إلى ذلك فان اتساع رقعة الدول في منطقة القرن الإفريقي وعامل الطبيعة والمناخ وعدم قدرة اقتصادياتها على الوفاء بمتطلبات المجموعات السكانية في الدولة، كل ذلك أدى إلى زيادة طاهرة الصراع والحروب الأهلية، وبالتالي مشكلات الاندماج الوطني وقد حاولت بعض دول القرن الإفريقي إدارة تلك الأزمات عن طريق الفصل أو إدماج المكونات الاثنية والقبلية في إطار الثقافة المسيطرة، أو بإتباع سياسة الحكم المحلي والفيدرالي غير أن ذلك لم يحقق الهداف المرجوة.

الهوامش:

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية،1993، ص 419.

[2] عاصم فتح الرحمان احمد الحاج، "أزمات الاندماج الوطني في القارة الإفريقية"، **سودانيل**، نشر في 2012/05/22 في الموقع:

https://www.sudaress.com/sudanile/40407.

[3] إكرام بدر الدين، أزمة التكامل والتنمية، السياسة الدولية، لبنان، العدد 58، 1981، ص47.

4 James s.coleman ,karl g.rosberg,political parties and national integration in tropical africa,1964,p09

5 Leonard binder,national integration and political development ,American political science review. vol 58,n°03,September 1964,p630

[6] احمد الزروق مُحَمَّد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 22.

[7] سداد محمود سبع، البعد العرقي والسياسيي لمشكلة جنوب السودان. مجلة دراسات دولية، العدد 47، 2011، ص131.

[8] حمدي عبد الرحمان حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص37.

[9] مُحَمَّد عاشور مهدي، التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،2001، ص25.

[10] احمد الزروق مُحَمَّد الرشيد، مرجع سابق، ص42.

[11] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية، 1993، ص73.

[12] صبحي قنصوه،"مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا"، **رسالة ماجستير**. جامعة القاهرة، 1989، ص26.

[13] احمد الزروق مُحَمَّد الرشيد، مرجع سابق، ص48.

14 Cao-nuy Thuan, "Les états Unis, L'Europe et l'Ethiopie", in colin legum et autres, La Corne de l'Afrique. Paris: L'harmattan, 1982, P 23.

[15] إجلال رأفت،"العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الإفريقي"،**السياسة الدولية.** السنة 45، العدد177، جويلية 2009، ص168.

[16] عاصم فتح الرحمان احمد الحاج، مرجع سابق.

17 Edmond Keller, "The revolutionary transformation of Ethiopia's twentieth century bureaucratic empire ", Modern African Studies. Vol 19, N° 2, 1981, P310.

[18] محمود أو العينين، "السياسة الإثيوبية تجاه إفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية**. العدد 20، 1998، ص128.

[19] بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الاثنية في إفريقيا.** ط2، السودان: شركة مطابع السودان، 2008، ص55.

[20] بيركيت هابتي سيلاسي، **الصراع في القرن الإفريقي (ترجمة: عفيف الرزاز).** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص33.

[21] مواهب مُحَمَّد أحمد، "القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية"، **مجلة دراسات إستراتيجية**. العدد 05، جانفي 1996، ص112.

[22] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا.** ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1982، ص81.

[23] هاني رسلان، "الانتخابات الإثيوبية: التعددية ومحاولات التعايش القومي"، **الأهرام**. 24 ماي 2010، ص12.

[24] أفراح مُحَمَّد، "إثيوبيا: النتائج النهائية للانتخابات تثبت الحزب الحاكم في السلطة**، الشرق الأوسط**. العدد 9780، 7 سبتمبر 2005، ص11.

25 Christophe Châtelot, "Le premier ministre Ethiopien se proclame vainqueur des élections législatives ", Le monde. le 25/05/2010, dans le site : www.lemonde.fr/afrique/article/2010/05/25/lepremierministre-éthiopien-seproclame-vainqueur-deselections-législatives.1363

[26] بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص53.

[27] إبراهيم أبوعوف مُحَمَّد، "التنوع القبلي وآفاق الاندماج الوطني"، **دراسات إفريقية**. المجلد 19، العدد 30 ديسمبر 2003، ص21.

[28] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص31.

[29] نحوى الفوال، "دولة الصومال: ولادة جديدة"، **المستقبل العربي**. العدد 262، ديسمبر2000، ص138.

[30] علي حسن مُحَمَّد علي، "العشائر وأزمة الحكم في الصومال في القترة 1960-1995". **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة النيلين، 2001، ص26.